

العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل / 2 - بحث استطلاعي في عينة من المصارف العراقية

أ.م.د. احمد محمد فهمي البرزنجي*
نجاة شاكر محمود**
المستخلص:

التصنيف الائتماني هو الترتيب او المرتبة التي يحصل عليها المصرف من وكالات التصنيف الائتماني او هو عملية تقويم درجة الملاءة والقدرة على الوفاء بالالتزامات للاخرين والتي تكون هي المرشد الرئيس لرؤوس الاموال العالية في الاسواق المختلفة وهو يؤكد حرص هذه الوكالات والشركات المالية على توفير اقصى مستويات الكفاءة والدقة ويعد بالنسبة لها انجازاً كبيراً ومنتيناً للربحية ويعزز نشاطها بالنمو والتوسع ويبرز جهود الموظفين ومستوى ادائهم.
ولاجل دراسة نظام التصنيف الائتماني بالمصارف حسب ماجاء في مقررات لجنة بازل /2 يتعين الوقوف على هذه العوامل ومدى تأثيرها في عملية التصنيف الائتماني.
تبلورت هذه الدراسة حول معرفة تأثير العوامل الداخلية فضلاً عن تعرف الخارجية حيث قسمت الدراسة الى اربعة مباحث خصص الاول منها الى منهجية البحث. أما المبحث الثاني فتضمن الجانب النظري للبحث . وتناول المبحث الثالث الجانب العملي من خلال اختبار فرضيات البحث. واخيرا تم تثبيت اهم الاستنتاجات والتوصيات حول موضوع البحث.
الكلمات المفتاحية : اتفاقية بازل/2 ، التصنيف الائتماني .

The Factors Influencing the Application of the System of Credit Rating
according to Basel/ 2 Agreements
Exploratory Study of a Sample from Iraqi Banks

Assit Prof. Dr Ahmed Mohammed Fahmy Najat Shaker Mahmud

Abstract :

Credit classification is the grade given to bank from specialized credit crating agencies. It can be looked at as the ability to fulfill the obligation towards the others. This grade can be useful to give a guide point to the high capitals in different markets. This rating also shows how keen the financial companies are to provide the utmost levels of capability, profitability and their tendenance towards expansion-development plus the efforts shown by their staffe. It is important to study the Basel/2 resolutions regarding the credit rating in banks, which will reveals the factors effecting the rating.

The study is divided into four categories (or: sections):-

1. The first concerned with the general layout of the study.
2. The second section includes the theoretical side of the research.

* كلية الرافدين الجامعة – قسم ادارة الاعمال .
** باحثة .

مستل من رسالة ماجستير
مقبول للنشر بتاريخ 2016/6/16

3. The third section includes the practical side of research. By examining the research hypothesis.
4. The fourth section includes the results and conclusions.
5. Key word : Basel / 2 , Credit Rating .

المبحث الاول منهجية البحث

يتم التطرق هنا الى مشكلة البحث والفرضية التي تم تبنيها و الاهداف فضلاً عن بيان حدود البحث والمنهج العلمي للبحث .

أولاً : أهمية البحث

يعد نظام التصنيف الائتماني مرآة للوضع المالي العام للمصرف ومدى نجاح السياسة الائتمانية المتبعة فيه والتي تعد مؤشراً لنجاح عملية التصنيف الائتماني وكذلك لغرض الوقوف على كيفية التحكم برأس مال المصرف وحسب ماجاء في مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال والحفاظ على دخل ثابت ومستقر من خلال تنوع العمليات المصرفية الى أبعد من العمليات التقليدية والأخذ بنظر الاعتبار تقليل المخاطر التي تكتنف عملية التصنيف إذ ان تحديد اوزان المخاطر الائتمانية تستند على التصنيف الائتماني إذ ان عملية رفع اوزان المخاطر بالمصرف تخضع لعملية تقييم ائتماني والتي يتطلب معرفة العوامل التي ادت الى رفع هذا التقييم واسبابه.

ثانياً: مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث فيما يأتي:-

1. ان هناك جملة من العوامل (داخل البنك وخارجه) تتأثر بها عملية التصنيف الائتماني.
2. ان هذه العوامل وفي حدود البيئة العراقية يمكن ان تؤثر في أمكانية تطبيق بنود اتفاقية بازل/2 من قبل المصارف العراقية.

ثالثاً: هدف البحث

1. التعريف بأحد الموضوعات الحديثة التي تحتاجها المصارف الان ومستقبلاً لمواجهة المنافسة التي تتعرض لها ولا تستخدم فيها الآليات الحديثة الضرورية لأداء عملها.
2. الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني.
3. التوصل الى أفضل تصنيف ائتماني بالمصارف وحسب اتفاقية بازل لكفاية رأس المال والذي يمكن الاعتماد عليه في فهم آلية تأثير العوامل ومما يساعد على وضع سياسات ائتمانية مناسبة تعمل على تقليل اوزان المخاطر وكذلك زيادة ربحية المصرف وحصوله على التمويل من اية جهة نتيجة حصول المصرف على أعلى تصنيف ائتماني.
4. التأكيد على أهمية الاطار المقترح للجنة بازل في علاج مشكلة التصنيف مرتفع المخاطر وبالتالي تخفيض تكلفة الموارد التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض.

رابعاً : فرضية البحث

- تؤثر عوامل البيئة (الداخلية/ الخارجية) في أمكانية تطبيق المصارف العراقية لنظام التصنيف الائتماني (طبقاً لاتفاقية بازل/2).
- ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:-
1. لم يتم تطبيق اتفاقية بازل في المصارف العراقية.
 2. تؤثر عوامل البيئة (الداخلية) في عملية التصنيف الائتماني للمصارف العراقية.
 3. تؤثر عوامل البيئة (الخارجية) في عملية التصنيف الائتماني للمصارف العراقية.

خامساً : حدود البحث

أ- الحدود المكانية

1. تم اختيار مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وفروعهما بكل من جانبي الكرخ والرصافة لتحقيق الاهداف المرجوة بشأن موضوع البحث.
2. تم استخدام استبانة رأي لهذا الغرض.

ب- الحدود الزمانية العام الدراسي 2015 – 2016م.

سادساً : مجتمع وعينة البحث

حددت العينة بـ40 فرعاً من فروع المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) داخل بغداد وتم استطلاع رأي مديري فروع هذه المصارف وعلى النحو الآتي:-

1. 20 فرع لمصرف الرشيد في جانبي الكرخ والرصافة في بغداد.
2. 20 فرع لمصرف الرافدين في جانبي الكرخ والرصافة في بغداد.

سابعاً: صعوبات البحث

أهم الصعوبات كانت في الجانب النظري تمثلت بعدم وجود دراسات سابقة متعلقة بصورة مباشرة بموضوع البحث أما من الجانب العملي فتمثلت الصعوبة في عدم المعرفة باتفاقية بازل وموضوع البحث المتمثلة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني مما أضطر الباحثون الى شرح اسئلة الاستبانة وتوضيحها لغرض الإجابة عنها بدقة.

ثامناً : مصادر جمع المعلومات

يمكن تقسيم هذه المصادر الى قسمين رئيسيين هما:-

1- المصادر المكتبية:-

وتم من خلالها الحصول على المعلومات النظرية وهذه المصادر هي:-

- أ- الكتب العربية والرسائل والبحوث والمقالات المنشورة في المجلات المتخصصة وجل هذه المصادر تعود الى مؤلفين معروفين في المجالات الادارية والمالية والاقتصادية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص.
- ب- الكتب الأجنبية والتقارير والندوات والمؤتمرات والبحوث المنشورة والصادرة عن المنظمات الدولية وكذلك شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

2- المصادر الميدانية :

الاستبانة التي جمع من خلالها اراء السادة مديروا فروع المصارف العراقية الحكومية لبيان ارائهم حول امكانية تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل/2 للوصول الى عملية التحليل المناسبة بهذا الشأن.

تاسعاً: الاساليب الاحصائية المستخدمة

اعتمد منهج البحث على الاسلوب التحليلي لكونه اكثر ملائمة لطبيعة البحث ومجاله وأهدافه، وقد تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الجاهز Minitab لاجراء تحليل العلاقات وتأثيرها بين متغيرات البحث واختبار الفرضيات ومن أهم الاساليب الاحصائية المستخدمة الآتي:-
اهم الاختبارات

- 1- الوسط الحسابي
- 2- المتوسط العام
- 3- الانحراف المعياري
- أ- اختبار التوزيع الحقيقي
- ب- اختبار ثنائي الحدين
- ج- اختبار T
- د- اختبار مربع كاي

عاشراً : إختبارات صدق وثبات الاستبانة

1. الصدق الظاهري: تم الاخذ بأراء مجموعة من الاساتذة الافاضل المحكمين في النسخة النهائية للاستبانة (ملحق/2)

2. اختبار الثبات: تم اتباع طريقة التقسيم النصفى Split-half بأيجاد معامل الارتباط بين الاسئلة الفردية والزوجية وفق معادلة سبيرمان- براون التي تحدد القيمة المطلوبة للثبات للبحوث المعتمدة على الاستطلاعات 0.67 حيث بلغ في استبانة البحث 0.89 مما يدل على الثبات العالي والمطمئن لاستبانة البحث.

المبحث الثاني الجانب النظري

اتجهت الكثير من البلدان الى قبول وتبني سياسات ووسائل واجراءات تسعى الى تحسين أداء القطاع المصرفي وتطويره لذلك ظهرت اتفاقيتي بازل/1 و بازل/2 لتعزيز هذه التطورات والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أولاً: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال 1- بازل /1

تشكلت (لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية) في اواخر سنة 1974 في مدينة بازل شمال سويسرا. وفي 1993/5/17 بدأ بنك التسويات الدولية نشاطه في المدينة المذكورة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسب الديون المشكوك في تحصيلها وفي ظل هذه المخاطر بدأ البحث عن آليات لمواجهة المخاطر والتنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of ten (وهي كل من الولايات المتحدة/ كندا/ المملكة المتحدة/ فرنسا/ إيطاليا/ هولندا/ السويد/ سويسرا/ لوكسمبورغ/ اليابان) (خليل/1993: 59) فكانت لجنة بازل/1 وهي لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية المذكورة تجتمع اربع مرات سنوياً لدراسة جوانب الرقابة على المصارف (حماد/2004: 97) هذا وكانت أبرز أهداف لجنة بازل/1: المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي/ ازالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية لرأس المال المصرفي/ تحسين الاساليب الفنية لأعمال المصارف/ اقتراح آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية كالعولمة (Hull, 2000:66).

2- بازل/ 2

يمثل اتفاق بازل/2 لكفاية رأس المال الشغل الشاغل للمصارف والجهات الرقابية والاشرفية حول العالم في الوقت الحاضر حيث شهدت كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال القرن العشرين مع اختلاف حدة هذه الازمات من دولة لأخرى (المكسيك/1984-1985: 84)(دول النور الاسيوية 1998-97)(Richard, 2001:39). عليه فقد ركزت المؤسسات المالية الدولية والدول العشر المذكورة آنفاً مجهوداتها في اربعة محاور هي (IMF, 2000: 112-119):

1. تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي من خلال اصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية لاسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة الذي يهدف الى تحديد نقاط القوة والضعف في القطاع المالي والمصرفي بأستخدام مؤشرات CAMELS المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة المنتجات.
2. الشفافية والافصاح التي تلعب دوراً كبيراً في انضباط السوق.
3. اشراك القطاع الخاص في منع حدوث الازمات المالية.
4. قضايا تحرير رأس المال من خلال فتح الاسواق المالية للدول ولاسيما الدول النامية والسماح للمستثمرين المحليين بالاستثمار في الخارج وقابلية العملة الوطنية للتحويل الخارجي.

3- أهداف لجنة بازل /2 (Bis, 2001:84-88)

1. تعزيز السلامة والامان في النظام المالي بعد تفاقم أزمة المديونية.
2. ازالة المنافسة غير العادلة بين المصارف.
3. تحسين الاساليب الفنية للرقابة وتداول المعلومات بين السلطات النقدية الدولية.
4. تعميق النشاط المصرفي عبر العالم في ظل التكنولوجيا سريعة التطور.
5. تكوين اطار شامل لتقدير درجة المخاطرة لمراكز المصارف ونشاطاتها.
6. التركيز على المصارف الناشطة دولياً.

4- مقررات لجنة بازل/2 (New Basel, 2004:68)

1. زيادة كفاية رأس المال المصرفي ليصبح 12% بدلاً من 8%.
2. استخدام التصنيف الداخلي للقروض كأحد اسس احتساب درجة وأوزان المخاطر.
3. قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
4. زيادة مستوى الشفافية والافصاح.
5. تطبيق أسس علمية سليمة من قبل المصارف (كنظام ادارة حديث/ نظام تصنيف داخلي للمقترضين/ استخدام أدوات التحوط/ تطبيقات برامج تكنولوجيا حديثة/ الخ).

5-الدعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل/2

- افترضت لجنة بازل/2 ثلاثة دعائم لتحقيق أهدافها وهي :- (المخلافي/ 2004: 85)
1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: يقاس من خلال مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية +12,5 مجموع مخصصات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
 2. عملية المراجعة الاشرافية: وتستهدف تقييم مباشر لأعمال المصارف الداخلية التي يمكن من خلالها تقرير مدى كفاية رأسمالها من خلال تقويم شامل لمخاطرها.
 3. أنضباط السوق: من خلال الإفصاح عن المعلومات وسياسات المالية والاحصائية.

1- اتفاقية بازل والمصارف العراقية

في واقع الأمر ان ماجاء في اتفاقية بازل/2 هو موجه للدول المتقدمة بالدرجة الاولى التي تمتلك المصارف التي تتصف بدرجة عالية من التقدم المصرفي والقدرة على تطبيق احداث نظم ادارة المخاطر كما ونوعاً.

أما بالنسبة للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية هي في الغالب مبادئ وقواعد استرشادية غير ملزمة الا انه يتطلب من الدولة الاسراع في خطر الاصلاح لمواكبة التقدم والتطور المصرفي العالمي مما يتطلب من المصارف العراقية وفق منظور هذه الاتفاقية اعادة هيكلتها لاسيما الحكومية منها لانها تهيمن على نحو 90% من الایداعات المصرفية (جريدة الصباح/2007: 2-1).

ثانياً: العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني

في هذا الجزء من البحث سنأخذ جانب البيئة التي تؤثر في عملية التصنيف الائتماني متمثلة بالبيئتين الداخلية والخارجية من حيث تأثيرها في المقترض.

أ- العوامل الداخلية المتعلقة بالزبون

1. الشخصية أو سمعة الزبون وسلوكه: بمعنى ما يتمتع به من أخلاق وصفات كالامانة والالتزام (أرشيد وجودة/ 1999: 216).
2. التعريف بالزبون المقترض: من خلال المقابلة الاولية ثم ملئ الاستمارة الخاصة بالائتمان (مطر/2003: 352).
3. القدرة الايرادية: وتعني قدرة العميل أو الزبون على ادارة شركته بكفاءة وفاعلية (اعتماداً على سيرته في العمل). (العلاق/1998: 89) وكلما كانت القوة الايرادية عالية زادت قدرة الزبون على السداد.

صافي الربح

القوة الايرادية = صافي الموجودات العامة (سويلم/ 1999: 271)

1. رأس المال (حق الملكية): بما أن رأسمال الزبون يعد الملاذ الاخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد قرضه فهذا يتطلب دراسة متفحصة لما يعرف بكفاية رأسمال الزبون وهيكل التمويل لتقويم مخاطر الرفع المالي (الجنابي/2005: 180-181).
2. الدفع المالي وعدد مرات تغطية الفوائد والاقساط: ويقصد به درجة استخدام الزبون أو العميل (الشركة) أو درجة تحويلها بالاموال من الغير قياساً بالاموال المملوكة. (الشماع/ 2005: 387).
3. الضمانة: وتمثل الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يرهنها الزبون لتعزيز القرض (الشماع/ 2004: 271).
4. التاريخ الائتماني للزبون مع المصرف: ويتضمن تاريخ الزبون السابق مع المصرف في مجال التسديد (قريش/2005: 44).
5. التحليل الشامل لوضع الزبون: ويسمى أيضاً بتحليل الاتجاه أو التحليل الافقي ومتابعة تطورات فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للزبون (الشماع/2005: 439).
6. الالتزام برقابة البنك المركزي: أي نظم الرقابة للمصرف على حساب استخدام الزبون للقرض كذلك رقابة البنك المركزي للقرروض الممنوحة من قبل المصارف. (النشرة الاقتصادية/ 2001: 11).
7. الحالة النقدية: للزبون وقدرته على مواجهة التزاماته خلال السنة. (الكراسنة/ 2006: 13).
8. التصنيف الائتماني للزبون: الذي يحصل عليه من وكالات التصنيف الائتماني (William, 1998: 4).
9. الالتزام بالتشريعات: أي الاهتمام بتوافر الشروط القانونية في الزبون ليصبح مؤهلاً لمنح القرض (لفته/ 2002: 210).
10. الظروف القطاعية والعامة وهيكل المنافسة في السوق: الذي تعمل فيه المنشأة المقترضة (سويدي/2002: 86).
11. الرسملة في سوق المال: أي تحليل وتقييم الاوراق المالية (الاسهم والسندات) للشركة المعترضة (حسام الدين/2007: 5).
12. جوانب أخرى: كقرارات الشركة المقترضة و التغييرات في المعالجات المحاسبية والنظم القانونية المحيطة وخصوصيات المقترض (كالخصومات العائلية والمشاكل خاصة للشركات الفردية) (الدغيم/ 2006: 197).

ب-العوامل المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني المتعلقة بالمصرف .
ويمكن ايجازها بالاتي:-

- 1- رأسمال المصرف 2- موقع حجم المصرف 3- الادارة 4- قدرة المصرف على متابعة القرض 5- رضا العاملين داخل المصرف 6- تغليب المصرف لمبدأ ربح على المخاطرة: بمعنى لا بد من الاخذ بالحسبان جوانب المخاطرة و الأتعرض للانهيار 7- إستناد الافتراض على الضمانات 8- حجم الودائع ومدى استقرارها 9- حجم المخاطر التي يتحملها المصرف (عبيد/2006: 21-22)(الشماح/2005: 233).

ج- العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني
ويمكن ايجازها بالاتي:-

- 1- الاقتصادية 2- السياسية 3- التشريعية والقانونية 4- الثقافية 5- التكنولوجية 6- دينية 7- أخرى (البرزنجي /2014: 12).

المبحث الثالث الجانب العملي

أولاً: استبانة البحث

ارفقت في الملحق /1 وفيها اجابات عينة البحث البالغة (40) مديراً.

ثانياً: معالجة استبانة البحث

تم دمج الاعمدة على النحو الاتي:-

1. دمج حقلي اتفق بشدة واتفق تحت مسمى (اتفق)
2. تم دمج حقلي لااتفق ولا أتفق بشدة تحت مسمى (لا اتفق)
3. اهمال الحقل الوسطي (لا رأي)

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

يوضح الجدول الاتي (رقم 1) فرضيات البحث ونتائج اختبارها

جدول (1)

فرضيات البحث ونتائج اختبارها

| نتيجة الاختبار | Z من القانون | Zo الجدولية عند مستوى 0.025 | الانحراف المعياري (لاتفق) | الوسط الحسابي (لاتفق) | الانحراف المعياري للاتفاق | الوسط الحسابي للاتفاق | r بين العمودين 4 و 5 (لاتفق) | r بين العمودين 1 و 2 اتفق | الاسئلة في الاستبانة | مفادها | الفرضية |
|----------------|--------------|-----------------------------|---------------------------|-----------------------|---------------------------|-----------------------|------------------------------|---------------------------|----------------------|--|---------|
| قبول الفرضية/1 | 3.520 | 1.96 | 11.437 | 24.882 | 11.437 | 15.117 | 0.655 | 0.290 | 10-18 مع 9-1 | لم يتم تطبيق اتفاقية بازل في المصارف العراقية | 1. |
| قبول الفرضية/2 | 23.241 | 1.645 | 4.187 | 5.621 | 4.187 | 34.347 | 0.717 | 0.330 | 27 مع 19 و 18 | تؤثر عوامل البيئة الداخلية في تطبيق نظام التصنيف الائتماني | 2. |
| قبول الفرضية/3 | 19.972 | 1.645 | 4.295 | 3.785 | 4.295 | 36.214 | 0.847 | 0.328 | 28 مع 20-26 | تؤثر عوامل البيئة الخارجية في عملية تطبيق نظام التصنيف الائتماني | 3. |

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. أن عدم تطبيق المصارف العراقية لاتفاقية بازل يرجعه الباحثين هنا للظروف الامنية التي يعيشها البلد في الوقت الذي كان يفترض فيه أن تقوم المصارف بتنفيذ بنود الاتفاقية في نهاية سنة 2006م.
2. ثبوت تأثير العوامل البيئية الداخلية والخارجية في عملية تطبيق نظام التصنيف الائتماني في المصارف العراقية.
3. دلت نتائج الاستبانة الاولى مع المقابلات الميدانية الى عدم اطلاع مديري فروع مصرفي الرشيد والرافدين على بنود اتفاقية بازل.
4. افتقار عملية التصنيف الائتماني الى قاعدة بيانات شاملة تسهل العمل.
5. لاتوجد ادارة خاصة بالمخاطر تقوم بعملية تحليل المخاطر الائتمانية.
6. لم يتم ربط فروع المصارف فيما بينها بشبكة تسهل عملية انسياب المعلومات من والى الادارة العامة والفروع.
7. ان نجاح عملية التصنيف الائتماني ترتبط بالمواطن (الزبون) ومدى وعيه وادراك المصارف للحاجة الماسة الى عملية التصنيف الائتماني وهو أمر متعلق بالدولة وأثرها في المساهمة بتطوير العمل المصرفي.

ثانياً : التوصيات

1. ان تتبنى ادارة مصرفي الرشيد والرافدين تطبيق اتفاقية بازل في فروعها في كردستان على الاقل حيث تتمتع المنطقة بوضع امن قياساً بمناطق العراق الأخرى.
2. أهمية الأخذ بتأثيرات العوامل البنينة الداخلية والخارجية عند تطبيق نظام التصنيف الائتماني.
3. اشراك ملاكات المصرفيين المذكورين في دورات تطويرية لاطلاعهم على مقررات اتفاقية بازل ولا بأس ان يتم الابتداء حالياً بالملاكات المتقدمة.
4. ضرورة تأسيس قاعدة بيانات شاملة تسهل عملية التصنيف الائتماني.
5. استحداث تشكيل بمستوى وحدة أو قسم تتولى عملية تحليل المخاطر الائتمانية .
6. أهمية ربط فروع المصارف فيما بينها شبكياً لتسهيل أنسياب المعلومات من والى الادارة العامة والفروع.
7. أهمية أن تأخذ الدولة (متمثلة بالبنك المركزي) دورها في توعية المجتمع وقيادة القطاع المصرفي نحو الأخذ بالتطورات الحديثة في العمل المصرفي عالمياً.

المصادر

1. خليل، فخر الدين/ العلاقات المصرفية الدولية المرتقبة/ مجلة اتحاد المصارف العربية/ 1993.
2. المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد/ تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية/ أطروحة دكتوراه/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ 2004م.
3. أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ احمد/ ادارة الائتمان/ دار وائل للطباعة والنشر ط1/ عمان – الاردن/ 1999م.
4. مطر، محمد/ الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والاساليب والادوات والاستخدامات/ دار وائل للنشر/ عمان – الاردن/ 2003م.
5. سويلم، محمد/ ادارة المصارف وشركات التأمين وسبورصة/ مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية/ الاردن/ 1990م.
6. الشماع، خليل محمد حسن/ ادارة تحصيل القروض المتعثرة/ منشورات الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/ عمان – الاردن/ 2005م.
7. الشماع، خليل محمد حسن/ اساسيات العمليات المصرفية/ منشورات الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/ عمان – الاردن/ 2004م.
8. العلاق، بشير عباس/ ادارة المصارف مدخل وظيفي/ جامعة التحدي – الاردن/ 1998م.
9. لفتة، عبد السلام/ الائتمان المصرفي/ بغداد/ 2002م.
10. الجنابي، هيل عجمي جميل/ ادارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية/ ط1/ دار السلام للنشر والتوزيع/ عمان – الاردن/ 2005م.
11. قریش، سعد جلال/ تحصيل القروض في المصارف التجارية وتطبيقاتها في مصرف الرافدين/ جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد/ بحث دبلوم عالي غير منشور/ 2005م.
12. الكراسنة، ابراهيم/ أطر اساسية في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر/ معهد السياسات الاقتصادية/ القاهرة – 2006م.
13. سويدي، سيف سعيد/ التقود والبنوك/ ط3 – دار الكتب القطرية – 2002م.
14. الدغيم، عبد العزيز وسواهر الامين/ التحصيل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي/ دار زهران للنشر/ عمان – الاردن/ 2006.
15. البرزنجي، احمد محمد فهمي/ مدخل في التمويل والاستثمار/ دار الدكتور للنشر/ بغداد/ 2014م.
16. النشرة الاقتصادية/ البنك الاهلي المصري/ نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة/ العدد 4 – القاهرة/ 2001م.
17. جريدة الصباح البغدادية/ اتفاقية بازل -2 و المصارف العراقية/ العدد 1212 في أيلول 2007م.
18. Hull, John, Commercial Credit Management, 2000.
19. Richard, Sylla, Ahistorical Primer on the Busness of Credit Rating the World Bank, March 1-2, 2001.
20. William, f. Treacy, Marks, Garey, Credit Risk Rating, a large u.s bank, 1998.
21. New Basel Capital accord Basel: Credit Mitigation Techniques in the standardized approach for credit Risk – Arab Monetary Fund abu Dhabi, 2004.
22. Basal Committee for Banking super vision, Bis, October, 2001.
23. IMF and world bank Report. Basel Core Principle for Effective Banking Supervision, July, 2000.

ملحق/1

إستبانة رأي

عزيزي المدير المصرفي المحترم

الاستبانة التي بين يديك أعدت لأتجاز رسالة ماجستير حول (العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني بازل/2 - دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية).
راجين التأشير على الحقول المعبرة عن اعتقادكم مع فائق التقدير.

الباحثان

| ت | السؤال | اعتقد بشدة | اعتقد | لا رأي | لا اعتقد | لا اعتقد بشدة |
|-----|--|------------|-------|--------|----------|---------------|
| 1. | يستند المصرف في عملية التصنيف الائتماني الى مبادئ اتفاقية بازل/2 | 1 | 31 | 0 | 1 | 7 |
| 2. | ان مبادئ بازل/2 للرقابة المصرفية تتناسب مع اعمال المصارف العاملة في العراق بالوقت الحاضر | 1 | 35 | 0 | 2 | 2 |
| 3. | يساهم المصرف بالالتزام بمبادئ اتفاقية/2 في تخفيض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها مصارفنا | 1 | 28 | 0 | 6 | 5 |
| 4. | من المهم التأكيد على تطبيق معيار الافصاح والشفافية وهي الدعامة الثالثة للاتفاقية لكسب ثقة العملاء | 7 | 0 | 0 | 28 | 5 |
| 5. | من المهم التأكيد على استمرار مراجعة الاجراءات الرقابية على كفاية رأس المال بأعتبره ضماناً ضرورية للاستقرار المصرفي | 5 | 9 | 0 | 10 | 15 |
| 6. | ان عملية توريق الاصول التي راعاها الاطار الجديد للاتفاقية يعمل على توزيع المخاطر وبالتالي خفضها | 13 | 19 | 0 | 4 | 4 |
| 7. | تستفيد المصارف من الاطار الجديد للاتفاقية من حيث اختيار اسلوب التصنيف الائتماني الداخلي او الخارجي | 11 | 14 | 0 | 7 | 8 |
| 8. | يساعد الاطار الجديد لاتفاقية بازل/2 على تقليل وتخفيض تكلفة موارد المصرف التي يحصل عليها عن طريق الاقتراض | 5 | 5 | 0 | 12 | 18 |
| 9. | تم تعريف الكادر الوظيفي من قادة ومواطنين على معايير لجنة بازل/2 وكيفية تطبيقها | 19 | 15 | 0 | 3 | 3 |
| 10. | استفادت المصارف في العراق من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والمصرفي من خل تطبيقها لاتفاقية بازل/2 | 6 | 6 | 0 | 13 | 15 |
| 11. | هناك ادارة خاصة" بادارة المخاطر الائتمانية" وكما نصت عليه اتفاقية بازل/2 بالمبدأ الثالث عشر من أجل رصد ومراقبة كل المخاطر | 2 | 0 | 3 | 17 | 18 |
| 12. | يتبع المصرف معيار" اعرف عميلك" الذي نصت عليه الاتفاقية | 2 | 0 | 2 | 15 | 21 |
| 13. | تقوم المصارف بمراجعة اوضاعها المالية واساليب ادائها وروؤس اموالها ونوعية خدماتها لغرض مواجهة المنافسة الشديدة للمصارف الاجنبية والاستثمار الاجنبي الجديد في العراق | 11 | 9 | 0 | 13 | 7 |
| 14. | تعمل المصارف على تصنيف القروض المصرفية وزيادة المخصصات المقابلة لها. | 1 | 1 | 1 | 20 | 17 |
| 15. | هناك ادارة قانونية تقوم بدراسة المستندات القانونية المقدمة من قبل طالب القرض ومتابعة القضايا القضائية المختلفة لاجل تحصيل الحقوق | 1 | 0 | 0 | 20 | 19 |
| 16. | هناك قاعدة بيانات احصائية تتضمن بيانات خاصة بالعملاء | 0 | 3 | 3 | 17 | 17 |
| 17. | تبتعد قرارات المصرف عن العمومية | 10 | 7 | 3 | 11 | 9 |
| 18. | هناك استراتيجيات معينة تتبعها المصارف في العراق لمواجهة التحديات التي تفرضها الصناعة المصرفية الحديثة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية المصرفية | 2 | 2 | 0 | 18 | 18 |
| 19. | هناك سياسة تبني ضمان الودائع والتأمين عليها (أي وجود صناديق التأمين على الودائع) | 17 | 20 | 0 | 2 | 1 |
| 20. | تنتهج المصارف سياسة الدمج لمواجهة المنافسة الشرسة التي تواجهها في ظل العولمة المالية | 1 | 1 | 0 | 17 | 21 |
| 21. | يعمل المصرف على رفع مستوى الكفاءة الادارية وبناء القدرات من خلال اخضاعه للدورات خارج وداخل العراق | 10 | 25 | 1 | 2 | 2 |
| 22. | تستخدم المصارف في العراق التكنولوجيا الحديثة في عملها لاجل مواجهة المنافسة مع بقية المصارف بالعالم | 8 | 8 | 3 | 11 | 10 |
| 23. | يقوم المصرف بمعرفة معدل مخاطر ائتمان وتصنيف العميل من خلال:- الموقف المالي للعميل وجدول التدقيق | 8 | 10 | 0 | 12 | 10 |
| 24. | اداء مالي ممتاز، خلال فترة لاتقل عن 3 سنوات سابقة، كفاءة في ادارة النقدية، رأس مال عامل موجب | | | | | |
| 25. | اداء مالي مرضي من خلال سنتين سابقتين | | | | | |
| 26. | اداء مالي مقبول | | | | | |
| 27. | وسيلة التسديد | | | | | |
| 28. | مركز العميل ممتاز بالسوق | 0 | 0 | 0 | 25 | 15 |
| 29. | مركز العميل أقل من المتوسط بالسوق | | | | | |

| | | | | | |
|----|----|---|----|----|---|
| | | | | | 30. مبيعات العميل منخفضة |
| | | | | | 31. تدهور مستمر في مبيعاته |
| | | | | | السلوك والادارة |
| 8 | 12 | 0 | 13 | 7 | 32. الادارة جيدة |
| | | | | | 33. الادارة تحتاج بعض التوجه ولكنها ذات مقبول |
| | | | | | 34. الادارة تحتاج الى الخلق لان اعمارها متقدمة |
| | | | | | 35. ادارة الرجل الواحد |
| | | | | | 36. ادارة جديدة |
| | | | | | 37. حصول مشكلات بين فريق الادارة |
| | | | | | 38. ظروف القطاع |
| | | | | | 39. نشاط مستقر وله ملامح واضحة للنمو |
| | | | | | 40. نشاط تقليدي ولكنه يتعرض للمنافسة |
| 16 | 17 | 3 | 3 | 1 | 41. نشاط متقلب يتأثر بعوامل داخلية وخارجية بسهولة |
| | | | | | 42. نشاط جديد ولكن له مستقبل |
| | | | | | 43. اشارات انخفاض النشاط |
| | | | | | 44. نشاط ينكمش او جديد غير قابل للتطور |
| | | | | | 45. التاريخ الانتمائي للعميل |
| | | | | | 46. ممتاز يسدد كل التزاماته |
| | | | | | 47. جيد جدا يسدد بالمواعيد المحددة |
| | | | | | 48. جيد يواجه المصرف بعض الأخير لمبرر من العميل |
| 12 | 14 | 1 | 10 | 7 | 49. متوسط تنزايد حالات تأجيل التسديد |
| 12 | 14 | 0 | 7 | 7 | 50. مقبول تأخيرات غير مبررة للسداد |
| | | | | | 51. ردي |
| | | | | | 52. نتائج الاستعلام (المصرف المركزي، المصرف نفسه) |
| | | | | | 53. ممتاز |
| | | | | | 54. جيد جداً |
| 14 | 15 | 1 | 6 | 4 | 55. جيد |
| | | | | | 56. متوسط |
| | | | | | 57. مقبول |
| | | | | | 58. ردي |
| | | | | | 59. الضمانة |
| | | | | | 60. الضمانات النقدية تغطي التسهيل 100% |
| 7 | 13 | 2 | 15 | 3 | 61. الضمانات قابلة للتسهيل بسهولة وبسرعة ودون خسارة |
| 17 | 15 | 1 | 4 | 3 | 62. ضمانات اصول ثابتة مرهونة لمصرفنا قابلة للتحويل الى نقدية في وقت معقول |
| | | | | | 63. ضمانات في شكل رهونات فاقدة الامتياز |
| | | | | | 64. الضمانات صعبة التحويل الى نقدية في وقت قصير |
| | | | | | 65. بدون ضمانات |
| | | | | | 66. ان مخاطر الائتمان تمثل اهم المخاطر التي تتعرض لها مصارف على مستوى العالم |
| 16 | 17 | 1 | 3 | 3 | 67. تطبيق أي مصرف لاسس اتفاق بازل يتضمن ابعاد سياسة الائتمان عن المخاطر |
| 17 | 15 | 3 | 3 | 2 | 68. يستخدم المصرف اسلوب التصنيف الائتماني الموضوعي او اسلوب التصنيف الذاتي لو اسلوب التصنيف حسب الشرائح (أ،ب،ج،د،هـ،و،ز) |
| | | | | | 69. تؤثر العوامل البنينة الآتية في امكانية تطبيق المصارف العراقية لنظام تصنيف الائتمانية وفقاً لاتفاقية بازل:- العوامل الداخلية المتعلقة بالعميل:- |
| 3 | 4 | 0 | 15 | 18 | 70. الشخصية (السمعة) |
| 3 | 3 | 1 | 16 | 17 | 71. التعريف بالعميل المقترض |
| 5 | 3 | 0 | 16 | 16 | 72. القدرة الايرادية |
| 2 | 0 | 2 | 20 | 16 | 73. رأس المال |
| 2 | 2 | 1 | 18 | 17 | 74. الوضع المالي |
| 1 | 0 | 0 | 20 | 19 | 75. الضمانات |
| 0 | 0 | 1 | 18 | 21 | 76. تاريخ العميل مع المصرف |
| 4 | 6 | 0 | 16 | 14 | 77. التحليل الشامل للوضع المالي للعميل |
| 3 | 2 | 1 | 20 | 14 | 78. الحالة النقدية للعميل |
| 7 | 3 | 0 | 15 | 15 | 79. التصنيف الائتماني للعميل |
| 5 | 4 | 3 | 14 | 14 | 80. الالتزام بالتشريعات والتعليمات |
| 8 | 6 | 0 | 13 | 13 | 81. رقابة المصرف |
| 4 | 6 | 3 | 17 | 10 | 82. التغييرات في المعالجات المحاسبية |

| | | | | | | |
|---|---|---|----|----|--|------|
| | | | | | المتعلقة بالبنك | 83. |
| 0 | 0 | 0 | 17 | 23 | رأسمال المصرف | 84. |
| 3 | 0 | 1 | 12 | 24 | موقع وحجم المصرف | 85. |
| 0 | 0 | 0 | 22 | 18 | ادارة البنك | 86. |
| 6 | 7 | 3 | 12 | 12 | قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول | 87. |
| 2 | 3 | 0 | 18 | 17 | تمويل البنك للمشروع | 88. |
| 0 | 1 | 0 | 20 | 19 | رضا العاملين | 89. |
| 0 | 3 | 0 | 20 | 17 | سياسة المصرف في الربح والمخاطرة | 90. |
| 3 | 4 | 0 | 18 | 15 | استناد القرار الاقراضى للضمانات وليس للجدارة | 91. |
| 1 | 2 | 2 | 17 | 18 | حجم الودائع ومدى استقرارها | 92. |
| 2 | 2 | 0 | 20 | 16 | حجم المخاطر التي يتحملها المصرف | 93. |
| | | | | | العوامل الخارجية | |
| | | | | | بيئة المهمة (بيئة خاصة بالصناعة المصرفية) | 94. |
| 2 | 5 | 0 | 17 | 16 | الظروف القطاعية | 95. |
| 0 | 0 | 0 | 23 | 17 | هيكل السوق (المنافسة او الاحتكار) | 96. |
| 0 | 0 | 1 | 17 | 22 | قطاعات الاعمال النامية او المتدهورة | 97. |
| 3 | 2 | 0 | 18 | 17 | تقلبات اسعار الفائدة في السوق | 98. |
| 0 | 0 | 0 | 18 | 22 | الرسمة في سوق المال | 99. |
| | | | | | البيئة العامة | 100. |
| 1 | 0 | 1 | 19 | 19 | السياسة | 101. |
| 1 | 0 | 0 | 20 | 19 | الاقتصادية | 102. |
| 6 | 6 | 3 | 13 | 12 | القانونية والتشريعية | 103. |
| 0 | 0 | 0 | 17 | 23 | الثقافية | 104. |
| 2 | 2 | 3 | 16 | 17 | الدينية والعقائدية | 105. |
| 2 | 0 | 0 | 13 | 25 | الاجتماعية | 106. |
| 0 | 0 | 0 | 20 | 20 | التكنولوجية | 107. |
| 5 | 5 | 3 | 15 | 12 | الطبيعية | 108. |
| 5 | 3 | 0 | 15 | 17 | اخرى | 109. |

ملحق 2/

أسماء السادة المحكمين لاستبانة البحث

1. أ.م.د. عبد الصاحب عبد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
2. أ.م.د. مجاهد الصميدعي / كلية الرافدين الجامعة/ قسم ادارة الاعمال
3. أ.د. صباح محمد موسى/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ قسم ادارة الاعمال
4. أ.م.د. موفق عبد الحسين/ عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
5. أ.م.د. حمزة وهيب الزبيدي/ رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
6. د. صادق راشد الشمري/ خبير مصرفي/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
7. د. حسيب كاظم جويد / البنك المركزي العراقي / استشاري سابق
8. د. عبد الامير العلي/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
9. د. مثنى احمد / استشاري سابق في البنك المركزي
10. أ.د.م. عبد الرضا شفيق البصري/ الكلية التقنية الادارية
11. أ.د. فلاح تايه النعيمي / معهد الادارة – الرصافة
12. د. نجيب السامرائي/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
13. د. طالب جواد/ جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية
14. أ.م.د. عبد الرضا فرج البلداوي/ جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم التسويق
15. أ.د. غسان قاسم داود/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم ادارة الاعمال/ جامعة بغداد